الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.40

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
12 April 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة كاتشمارسكا (نائبة الرئيس) ..... (بولندا)

ثم: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

البند 66 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)*

البند 67 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)، تولت السيدة كاتشمارسكا (بولندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 66 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)* (A/77/18)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)* (A/77/233)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)* (A/77/232 و A/77/294 و A/77/333)

البند 67 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)* (A/77/265 و A/77/268)

1 - **السيدة شيبرد** (رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري): عرضت التقرير السنوي للجنة (A/77/18)، فقالت إن الانتقال إلى الاجتماعات باستخدام التكنولوجيا الرقمية أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر جزئيا على قدرة اللجنة على استعراض التقارير المقدمة من الدول الأطراف في دورتها الرابعة بعد المائة التي عقدت في آب/أغسطس 2021. ومنذ ذلك الحين، استأنفت اللجنة اجتماعاتها بالحضور الشخصي مع إفساح المجال أيضا لاستعراض تقارير الدول عن بعد إذا دعت إلى ذلك ظروف استثنائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت اللجنة على المسائل المتعلقة باستمرار خطاب الكراهية وتفاقمه والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية العنصرية؛ وحالة الأقليات، ولا سيما المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، وحالة المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء.

2 - وأضافت قائلة إنه خلال جائحة كوفيد-19، شكلت الإنترنت على نحو متزايد وسيلة لخطاب الكراهية وجرائم الكراهية المرتكبة بدافع العنصرية. واستُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لاتهام جماعات معينة بنشر الفيروس واستغلها السياسيون في نشر بيانات عنصرية ومعادية للأجانب تؤدي إلى تأجيج الكراهية والعنف المرتكبين بدافع العنصرية ضد الأقليات القومية والعرقية وضد المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء. وكثيرا ما يكون خطاب الكراهية وجرائم الكراهية مؤشرين أوليين لنشوب نزاع اجتماعي. ولفتت إلى أن اللجنة دعت الدول باستمرار إلى سن تشريعات تحظر خطاب الكراهية وجرائم الكراهية، وإلى وضع آليات مناسبة لمكافحتهما على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها بسرعة، ومعاقبة من تثبت مسؤوليتهم عن القيام بهما.

3 - وواصلت كلامها قائلة إن اللجنة تابعت عن كثب حالة المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والأقليات الأخرى. ولا يزال يساورها القلق إزاء العقبات التي لا تزال تواجهها الأقليات في التمتع بحقوقها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

4 - وذكرت أن اللجنة تلقت قدرا كبيرا من المعلومات عن العقبات والتحديات التي يواجهها اللاجئون نتيجة النزاع. فظروف الاستقبال لم تكن ملائمة دائما، وفي كثير من الحالات، تم تجاهل الضمانات القانونية ومبدأ عدم الإعادة القسرية. وتدعو اللجنة الدول إلى كفالة احترام حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء دون تمييز، لا سيما وأن العديد من الحالات التي يفرون منها هي حالات من موروثات الاستعمار.

5 - وتابعت تقول إنه نظرا لتأجيل دورتها الرابعة بعد المائة، عقدت اللجنة ثلاث دورات في عامي 2021 و 2022 نظرت خلالها في 11 تقريرا من الدول الأطراف، وقدمت توصيات بشأن الشواغل المثارة. وانتخبت اللجنة أيضا هيئة جديدة للمكتب وأعضاء مكاتب أفرقتها العاملة. وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي، كان قد تأخر تقديم 84 تقريرا من تقارير الدول الأطراف.

6 - ومضت تقول إن اللجنة نظرت في تقارير المتابعة المقدمة من ثماني دول أطراف. ونظرت أيضا في حالات في إطار الإجراء المتعلق بالبلاغات الفردية المنصوص عليه في المادة 14 من الاتفاقية الدولية، وخلصت إلى حدوث انتهاكات في ثلاث منها. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت اللجنة مسائل بموجب المادة 11 من الاتفاقية الدولية، التي يمكن بموجبها لدولة طرف أن تقدم شكوى ضد دولة طرف أخرى. وعالجت اللجنة، في إطار التدابير التي اتخذتها للإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، حالات في ثماني دول أطراف، حيث اعتمدت بيانين و 13 رسالة. وأخيرا، وافقت اللجنة على جدول زمني يمكن التنبؤ به لاستعراضات الدول كل ثماني سنوات في سياق عملية تعزيز الهيئات المنشأة بمعاهدات.

7 - **السيدة هاميلتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أن بلدها قدم تقريره الجامع للتقارير الدورية من العاشر إلى الثاني عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري في آب/أغسطس 2022، وأعربت

عن ترحيب وفد بلدها بالتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للجنة (CERD/C/USA/CO/10-12). وذكرت أن وفد الولايات المتحدة رد، خلال عرضه للتقرير، على أسئلة مستفيضة بشأن التمييز العنصري والإثني، مما يدل على التزام بلدها المستمر بمعالجة قضايا الإنصاف والعدالة العرقيين والوفاء بالتزاماته التعاهدية. واعترافا بأهمية مساهمة المجتمع المدني، استضافت حكومة بلدها خمس جلسات محادثة متعمقة مع منظمات المجتمع المدني تحضيرا للعرض. وختمت قائلة إن الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة الحوار والشراكة مع المجتمع المدني لمعالجة المسائل الشاملة والمتقاطعة التي جرى إبرازها في التقرير.

8 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن من الضروري التصدي للقوالب النمطية والوصم وتوسيم الهوية والتنميط السلبي. وحث الدول القليلة التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أن تفعل ذلك، وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي والدول الأطراف تعزيز عالمية الانضمام إليها. وأعرب عن رغبته أيضا في الحصول على معلومات عن أفضل الممارسات لإشراك المجتمع المدني والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في صياغة تقارير الدول الأطراف.

9 - **السيدة داكوستا** (جامايكا): قالت إن لجنة القضاء على التمييز العنصري أشارت في بيانها بشأن عدم الحصول بإنصاف ودون تمييز على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 إلى أن الأثر غير المتناسب للجائحة على الأفراد أو الجماعات المعرضين للتمييز العنصري يعزى إلى عدم معالجة آثار الرق والاستعمار. وسيكون وفد جامايكا ممتنا لو أمكن الحصول على أفكار متعمقة بشأن الصلة بين الرق والاستعمار وكيفية معالجة هذين المظهرين من مظاهر الظلم.

10 - **السيد هوت** (كمبوديا): قال إن تحسين تكافؤ الفرص الاقتصادية أمر أساسي لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وأوضح أنه عندما تحدث أوجه قصور في مجال حقوق الإنسان، ينبغي تصحيحها من خلال التعاون البناء وبناء القدرات بدلا من الإدانة، وينبغي احترام مبادئ اللاانتقائية وعدم التسييس وعدم التدخل. ومن المهم أن تسعى كل دولة طرف إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

11 - وأعرب عن ترحيب كمبوديا بالنهج الذي تتبعه الصين إزاء حقوق الإنسان الذي يركز على الناس وبمساهمة ذلك البلد البناءة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ولقد ساعد الأثر الاقتصادي لجهوده على إعمال الحقوق الاقتصادية لملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

12 - **السيدة هيفيتز** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها ملتزم التزاما راسخا بمكافحة جميع أشكال العنصرية، سواء في الداخل أم في الخارج. ولدى المملكة المتحدة إطار قانوني متين للتصدي للجريمة ذات الدوافع العنصرية، وأطلقت مؤخرا استراتيجية شاملة للتصدي للفوارق العرقية والإثنية المستمرة. وختمت كلامها قائلة إنها تود الحصول على أمثلة عن الممارسات التي أثبتت فعاليتها في مكافحة العنصرية.

13 - **السيد بوكو** (فرنسا): قال إن مكافحة العنصرية تمثل أولوية عليا بالنسبة لبلده، سواء في الداخل أم في الخارج. ويستند النهج الذي تتبعه فرنسا إلى احترام الكرامة المتأصلة لكل إنسان وعالمية حقوق الإنسان. وستقدم فرنسا تقريرها الدوري إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري في غضون أسبوعين، وتحث كل دولة طرف على الامتثال لالتزامها بتقديم التقارير.

14 - **السيد كوزمنكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يفهم أن معايير الشروع في تدابير الإجراءات العاجلة تشمل وجود مظاهر خطيرة أو واسعة النطاق أو منهجية للتمييز العنصري، وعدم إعمال آليات الإنفاذ على الوجه الملائم، والتصعيد المنهجي للكراهية والعنف بدافع العنصرية، والنداءات الداعية إلى التعصب العنصري والصادرة عن الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون أو غيرهم من المسؤولين، وفداحة مظاهر التمييز العنصري، كما يتضح في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلده أن يوجه انتباه لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى الحالة في لاتفيا، حيث لا يزال السكان الناطقون باللغة الروسية يتعرضون للضغط والسياسات التمييزية. ففي أيلول/سبتمبر 2022، اعتمد برلمان لاتفيا تعديلات على قانون التعليم تنص على انتقال جميع المؤسسات التعليمية التابعة للأقليات القومية إلى اللغة اللاتفية في غضون ثلاث سنوات. ومن الواضح أن القوانين التي وضعتها وزارة العدل في لاتفيا لتقييد استخدام اللغة الروسية في أماكن العمل وفي الأماكن العامة تهدف إلى وقف تداول اللغة الروسية داخل المجتمع نهائيا. وعلى الرغم من رفض البرلمان لتلك المبادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ستواصل السلطات اللاتفية بلا شك متابعة مسارها. وتساءل عن سبب عدم الشروع في تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة ردا على السياسة التمييزية والقمعية التي تنتهجها سلطات لاتفيا تجاه السكان الناطقين باللغة الروسية والأقليات القومية والإثنية، وما هي الظروف والعوامل التي حالت دون حدوث ذلك.

15 - **السيد غالستيان** (أرمينيا): قال إن لجنة القضاء على التمييز العنصري أعربت، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من العاشر إلى الثاني عشر لأذربيجان (CERD/C/AZE/10-12)، عن قلقها العميق إزاء التحريض على الكراهية العنصرية ونشر القوالب النمطية العنصرية ضد الأشخاص ذوي الجنسية الأرمنية أو الانتماء العرقي الأرمني. وأشار إلى أن مكافحة الكراهية العنصرية أصعب من التحريض عليها، وسأل عن آليات المتابعة التي تملكها اللجنة أو التي ينبغي أن تحصل عليها لكي تشارك مع الحكومات خلال الفترات الفاصلة بين عمليات الاستعراض الرسمية من أجل كفالة تنفيذ توصيات محددة قبل فوات الأوان. وذكر أنه سيكون ممتنا أيضا لإجراء تقييم لدور المجتمع المدني في آليات الإنذار المبكر والرصد.

16 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إنه لا يوجد مبرر للتمييز العنصري لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية. وأشارت إلى أن الكاميرون اعتمدت عددا من التدابير التشريعية والمؤسسية لمكافحة التمييز العنصري، وهو ما اعترفت به لجنة القضاء على التمييز العنصري في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الثاني والعشرين والثالث والعشرين للكاميرون (CERD/C/CMR/CO/22-23). وسألت عن الكيفية التي تعتزم بها اللجنة الترويج لتوصيتها العامة رقم 36 (2020) بشأن منع ومكافحة اعتماد موظفي إنفاذ القانون ممارسة التصنيف العرقي في البلدان التي يحدث فيها هذا التصنيف، وعما إذا كانت لديها خطط للتعاون مع فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في دراسته لآثار التمييز العنصري على الأطفال. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة ما إذا كان الجدول الزمني الذي يمكن التنبؤ به للاستعراض كل ثماني سنوات يمكن أن يساعد في معالجة مسألة التقارير المتراكمة التي لم تستعرض بعد.

17 - **السيدة أهانغاري** (أذربيجان): قالت إن أذربيجان، بوصفها بلدا متعدد الأعراق والثقافات والأديان، ملتزمة التزاما راسخا بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. فلقد عززت قوانينها لمكافحة التحريض على الكراهية العنصرية، وشرعت في إجراء تحقيقات جنائية في الانتهاكات المحتملة، وحاكمت الجناة. وأذربيجان، بتيسيرها عودة مئات الآلاف من المشردين داخليا، تسعى جاهدة إلى إعادة بناء المجتمعات المتعددة الأعراق والمتنوعة التي كانت تسكن المنطقة قبل الاحتلال. وتعرب أذربيجان عن تقديرها للحوار البناء مع لجنة القضاء على التمييز العنصري أثناء عرض تقريرها الجامع للتقارير الدورية من العاشر إلى الثاني عشر، ولقد أحاطت علما على النحو الواجب بآراء اللجنة وتوصياتها في ملاحظاتها الختامية (CERD/C/AZE/CO/10-12).

18 - وانتقلت إلى الكلام عن تعليقات ممثل أرمينيا، فقالت إن اللجنة أعربت، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقارير الدورية لذلك البلد، عن قلقها إزاء التقارير عن خطاب الكراهية العنصرية والبيانات التمييزية في الخطاب العام. وأنهت بيانها قائلة إنه ينبغي للوفد الأرميني أن يولي توصيات اللجنة لبلده نفس القدر من الاهتمام الوثيق الذي يوليه لتوصياتها لأذربيجان.

19 - **السيدة سينيدوانغديث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إنه ينبغي معالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال حوار بناء يستند إلى مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس، مع مراعاة الخصائص الثقافية والظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد وخصوصياته. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تقديرها للصين لما أبدته من تعاون وانفتاح في الترحيب بزيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتثني على ذلك البلد لما حققه من إنجازات في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوق المرأة والطفل، وتعزيز سيادة القانون، والترويج لاحترام حقوق الإنسان، وكذلك لنهجه الذي يركز على الناس ومساهمته البناءة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

20 - وأعربت عن معارضة وفد بلدها لجميع التدابير القسرية الانفرادية والنهج المسيسة لحل قضايا حقوق الإنسان. فأي تقييم لحالة حقوق الإنسان ينبغي إجراؤه في إطار مجلس حقوق الإنسان أو بموافقة البلد المعني. وإن القضايا المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ والتبت شأن داخلي للصين.

21 - **السيدة يو** كايلي (الصين): قالت إن العنصرية والتمييز العنصري يقوضان حقوق الإنسان والأمن الدولي. وتمتثل الصين على نحو صارم لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتشارك بنشاط في التعاون الدولي وتشجع الحوار والتبادل بشأن الحضارات والأديان. وهي تعارض المعايير المزدوجة في التعامل مع التمييز العنصري وتشجع الدول الأطراف على اتباع نهج أكثر صدقا واستباقية يستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تضطلع لجنة القضاء على التمييز العنصري

بواجباتها بنزاهة وموضـــوعية، وأن تتعامل بحذر مع المعلومات التي لم يتم التحقق منها ولم يتم التماسها، وأن تتجنب التسييس.

22 - **السيدة شيبرد** (رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري): قالت إنه يمكن تعزيز عالمية الاتفاقية الدولية للقضـــاء على التمييز العنصري من خلال ممارسة ضغط الأقران فيما بين الدول وعن طريق تقديم أدلة ملموســـة على التقدم المحرز في الدول الأطراف، مما يبين أهميتها. ويكتسي المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان أهمية بالغة لأنها توفر منظورا مختلفا عن المنظور الذي تقدمه الدولة. وتطلب الاتفاقية الدولية من الدول الأطراف إشـــراك المجتمع المدني في صياغة تقاريرها الدورية، وتسأل اللجنة بشكل روتيني الدول التي تقدم التقارير عما إذا كانت قد فعلت ذلك أم لا. وأشـــارت إلى أن اللجنة لديها إجراء مبسط لتقديم التقارير بالنسبة للدول التي تجد صعوبة في تقديم التقارير.

23 - وتطرقت إلى بيان اللجنة بشـأن عدم إمكانية الحصـول على لقاحات كوفيد-19 بشكل منصف ودون تمييز، فأشارت إلى أن العديد من أوجه عدم المســـاواة الهيكلية التي أبرزتها جائحة كوفيد-19 تعود جذورها إلى الاستعمار. ولهذا السبب تدعو اللجنة الدول المسؤولة عن آثار الاســـتعمار إلى أن تتخذ الإجراءات الصـــحيحة لصـــالح تلك المجتمعات.

24 - وانتقلت إلى تعليقات الوفد الكمبودي، فأشارت إلى أن كمبوديا بحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة العنصـــرية. فبعض الفئات في المجتمع الكمبودي لا تزال تعاني من التمييز العنصري ومن موروثات الاستعمار الكمبودي.

25 - وردا على أســـئلة الاتحاد الروســـي، قالت إن الفريق العامل المعني بتدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة التابع للجنة يتلقى شكاوى من أفراد أو جماعات يشعرون بأنهم تعرضوا للأذى. فإذا قُبلت الشـكوى، يحقق فيها الفريق العامل. فإذا تبين له أن الشـكوى تسـتند إلى أسـس متينة، يطلب من الدولة أن تقدم حلا. وحتى الآن، نظرت اللجنة في حوالى 10 حالات في إطار تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة.

26 - وأشـــارت إلى أن اللجنة طلبت من أذربيجان، كما هو الحال مع جميع الدول الأطراف، أن تقدم تقريرا في غضـــون ســـنة واحدة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصـــيات العاجلة. وعندما تفعل ذلك، يقوم المقرر المعني بالمتابعة بتحليل التقرير لتحديد ما إذا كانت قد اتُخذت إجراءات مرضـــية. وتُجرى حوارات تفاعلية على فترات مدتها أربع سـنوات، وسـيوسـع نطاقها إلى ثماني سـنوات إذا اعتمد الجدول الزمني للاستعراض كل ثماني سنوات، وهو أمر مرجح على ما يبدو.

27 - وأضـافت تقول إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يمثلان محطة بارزة لأنهما يبينان الأضرار التاريخية والدائمة للاستعمار والرق؛ وتدرج اللجنة فقرة موحدة بشـأنهما في جميع ملاحظاتها الختامية. وأحالت وفد الكاميرون إلى التقرير السـنوي للجنة للاطلاع على التفاصـيل بشـأن الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز توصـــيتها العامة رقم 36 (2020). وقالت إنها شـاركت هي نفسـها في مناقشـات الفريق العامل بشـأن آثار العنصرية على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

28 - وختاما، شـكرت الوفود التي أشـارت إلى التزام اللجنة بالحياد، الذي لا تزال وفية لـه. فاللجنة أجرت تحقيقاتها الخاصـــة، بدلا من الاعتماد فقط على المعلومات المقدمة من الدول.

29 - *تولى الرئاسة السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).*

30 - **السيدة أشيومي** (المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصـــرية والتمييز العنصـــري وكره الأجانب وما يتصـــل بذلك من تعصب): قالت إنها سعت، خلال فترة عملها كمقررة خاصة، إلى إبراز أن مشـكلة الظلم وعدم المسـاواة المرتكبين بدافع العنصـرية تندرج في صـميم جميع الحقوق الأسـاسـية الأخرى، التي لا يزال التمتع بها يعتمد على الانتماء العرقي والإثني والأصـل القومي. ولا يمكن فصـل الحالة الراهنة عن الموروثات المسـتمرة للاسـتعمار والاتجار بالأشـخاص المسـترقين عبر المحيط الأطلسـي، على الرغم من إصـرار الدول التي اسـتفادت من هذه النظم على أن الماضـــي قد ولّى إلى غير رجعة. وتابعت تقول إنها حاولت، بصـفتها مقررة خاصـة، أن توصـي في تقريريها الأخيرين باتباع نهج قائم على حقوق الإنســـان يعالج الظلم وعدم المساواة المرتكبين بدافع العنصرية على مستوى منهجي ومستنير تاريخيا، عن طريق تسليط الضوء على تجارب الأشخاص الذين عانوا من هذا الظلم وعدم المساواة والتحليلات المتعلقة بواقعهم.

31 - وعرضت تقريرها الأول (A/77/549)، فقالت إن التقرير يقدم تحليلا لأســـباب وعواقب التدهور البيئي في جوانبها المتعلقة بالتمييز والظلم العرقيين، بما في ذلك تغير المناخ؛ وشـــرحا يبيّن أن التخفيف بشكل مجد من حدة الأزمة الإيكولوجية العالمية يقتضـي اتخاذ إجراءات محددة للتصـدي للعنصـرية النظمية، بما في ذلك الموروثات العنصـرية للاســـتعمار والرق في بعديهما التاريخي والمعاصـــر؛ وعددا من التوصيات.

32 - وعرضت تقريرها الثاني (A/77/512)، فقالت إن التقرير يعكس اتجاهات تمجيد النازية والنازية الجديدة التي لاحظتها خلال فترة عملها بصفتها مقررة خاصة. ومن الاتجاهات المثيرة للقلق بشكل خاص استغلال المعايير والأدوات المصممة للتصدي للنازية الجديدة ومعاداة السامية. وفي هذا الصدد، سلطت الضوء على التعريف العملي الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود لمعاداة السامية وهو تعريف يثير الجدل والانقسام ويؤثر سلبا في حقوق الإنسان. ولا تزال آفة معاداة السامية مسألة ملحة تثير قلقا في مجال حقوق الإنسان. ولذلك حثت الدول الأعضاء على الشروع في عملية مفتوحة وشاملة لتحديد تدابير معززة لمواجهة ظاهرة معاداة السامية.

33 - **السيد نينوف** (بلغاريا): قال إن وفد بلده يلاحظ مع القلق التوصية الواردة في التقرير الثاني للمقررة الخاصة بتعليق اعتماد التعريف العملي الذي وضعه التحالف لمعاداة السامية، وتعليق الترويج له. فحكومة بلده اعتمدت هذا التعريف وتعتبره أداة إرشادية مفيدة في التعليم والتدريب، بما في ذلك لصالح سلطات إنفاذ القوانين في جهودها الرامية إلى تحديد الهجمات المعادية للسامية والتحقيق فيها بكفاءة أكبر.

34 - **السيد واينستين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المعالجة الشاملة للموروثات المتعددة الأبعاد للعنصرية والتمييز العنصري المنهجيين تمثل أولوية عليا بالنسبة لحكومة بلده، كما يتضح من جهودها الرامية إلى النهوض بالإنصاف العرقي، وتعزيز الإنصاف في مجال الصحة، وكفالة التنفيذ المنصف للاستثمارات في الهياكل الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، عينت حكومة بلده أول ممثل خاص معني بالمساواة والعدالة بين الأعراق، يتمثل دوره في قيادة الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتمون إلى طوائف عرقية وإثنية مهمشة.

35 - وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة بقوة للإبقاء على التعريف العملي الذي وضعه التحالف لمعاداة السامية، وعن تشجيعها للبلدان الأخرى على تبنيه، وشعورها بخيبة الأمل إزاء تسييسه في التقرير الثاني للمقررة الخاصة. فالولايات المتحدة تدين معاداة السامية بشكل لا لبس فيه.

36 - وأخيرا، يلاحظ وفد بلده أنه لا يزال يتعين بذل الجهود للتصدي بصورة شاملة للأثر غير المتناسب للأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الاقتصادي، على الأقليات العرقية والإثنية.

37 - **السيد فاليدو مارتينيس** (كوبا): قال إن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على أساس اللون والأصل الإثني لأكثر من عقدين، بعد اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، أمر غير مقبول. وبالنسبة لكوبا، وهي دولة فخورة بتنوعها العرقي، يشكل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب ضرورة حتمية. وأضاف أن حكومة بلده ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة العنصرية والوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأوضح أن العنصرية الهيكلية غير موجودة في كوبا ولكن العمل جار للقضاء على رواسب العنصرية والتحيز العنصري التي لا تزال موجودة في بعض السلوكيات الفردية.

38 - وتابع يقول إن الارتفاع الشائن في عدد ضحايا عنف الشرطة في الولايات المتحدة، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، ينبغي أن يكون مصدر قلق للمجتمع الدولي. ويجب عدم نسيان قضايا مثل قضيتي جورج فلويد وبريونا تايلور.

39 - **السيد كورنياوان** (إندونيسيا): قال إن الإشارة الواردة في التقرير الأول للمقررة الخاصة إلى بلده باعتباره مثالا على مظهر معاصر من مظاهر العنصرية ضد الشعوب الأصلية والتمييز الطبقي إشارة في غير محلها وتقوض مصداقية التقرير ككل. وتأسف حكومة بلده، بوصفها من دعاة مناهضة العنصرية، بشدة لهذا التلميح. فمبدآ مناهضة العنصرية ومناهضة التمييز مكرسان في النظام القانوني لإندونيسيا ودستورها، ولا يوجد إرث للعنصرية في سياسات حكومة بلده، بما فيها السياسات المتعلقة بالتخطيط الحضري. وما فتئت إندونيسيا، حكومة وشعبا، تعمل منذ استقلالها جاهدة لتحقيق الرخاء دون تمييز. وعلاوة على ذلك، في حين أن عدة مناطق في إندونيسيا معرضة للفيضانات، لا يمكن بأي حال من الأحوال تصنيف سكان تلك المناطق على أنهم معرضون لخطر التشريد القسري؛ فبعد حادثة فيضان، سيعود السكان المتضررون إلى منازلهم على الفور تقريبا، غالبا في غضون يوم واحد. وختم قائلا إن حكومة بلده عالجت أيضا مسألة الإفراط في استخراج المياه الجوفية باستخدام مصادر بديلة.

40 - **السيدة بونغور** (هنغاريا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بالتصدي للعنصرية والتمييز العنصري والديني وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتدين بأشد العبارات جميع أشكال معاداة السامية. وكجزء من إطار قانوني وطني شامل يهدف إلى توفير الحماية للطائفة اليهودية، أيدت حكومة بلدها التعريف العملي الذي وضعه تحالف معاداة السامية. وأعربت عن رفض حكومة بلدها البات

وعن اعتراضها بحزم على التوصية بتعليق اعتماد هذا التعريف العملي والترويج له، وهو أداة توجيهية فريدة في التعليم والبحث والتدريب، بما في ذلك بالنسبة للممارسين القانونيين وهيئات إنفاذ القانون الذين يسعون إلى تحديد الهجمات المعادية للسامية والتحقيق فيها بمزيد من الكفاءة والفعالية. وإن دعوة الدول الأعضاء إلى تعليق استخدام التعريف العملي يتعارض مع ذلك الهدف.

41 - **السيد السويدي** (قطر): قال إن كراهية الإسلام شكل خطير من أشكال العنصرية وكراهية الأجانب يتنامى في جميع أنحاء العالم، وينبغي إيلاؤه أهمية أكبر. وأشار في هذا الصدد إلى أنه بموجب اعتماد قرار الجمعية العامة 254/76 في آذار/مارس 2022، أعلنت الجمعية يوم 15 آذار/مارس اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يدعو إلى تكثيف الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة كراهية الإسلام، وبدء حوار دولي لتعزيز ثقافة التسامح القائمة على احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان.

42 - **السيد ريفا غريلا** (أوروغواي): قال إن حكومة بلده اعتمدت التعريف العملي لمعاداة السامية في إطار التزامها بحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده تدين بأشد العبارات جميع أشكال الإساءة وأعمال العنف ضد أفراد الطائفة اليهودية، بما في ذلك إنكار محرقة اليهود.

43 - **السيد لامسي** (ألبانيا): قال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويضم وفد بلده صوته إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن عدم موافقته على التعليق المقترح للتعريف العملي لمعاداة السامية. ووافق برلمان ألبانيا بالإجماع على التعريف العملي لمعاداة السامية في عام 2020، وبالتالي انضم إلى القوة العالمية المناهضة لمعاداة السامية. وختم كلامه قائلا إن التعريف العملي لمعاداة السامية أداة ضرورية تمكن منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من مكافحة معاداة السامية، بما في ذلك إنكار محرقة اليهود.

44 - **السيدة ستانسيو** (رومانيا): قالت إن التعريف العملي لمعاداة السامية استرشد به عدد لا يحصى من الحكومات والمنظمات والأفراد في إطار جهودهم الرامية إلى تحديد معاداة السامية ومكافحتها. وختمت كلامها قائلة إنها تذكِّر بأن الأمين العام اعترف في عام 2018 بجهود التحالف الدولي للاتفاق على تعريف مشترك لمعاداة السامية يمكن أن يكون بمثابة أساس لإنفاذ القانون والسياسات الوقائية، وبأن المقررة الخاصة السابقة المعنية بحرية الدين أو المعتقد أجرت تحليلا متعمقا للاستخدامات العديدة للتعريف العملي لمعاداة السامية.

45 - **السيد أربيتير** (كندا): قال إن وفد بلده يشكر المقررة الخاصة على العمل الذي تضطلع به، ولا سيما تحديدها بشكل لا لبس فيه استخدام الاتحاد الروسي لذريعة النازية الجديدة كمبرر لعدوانه الإقليمي وحربه القاسية وغير الضرورية. وأشار إلى أنه بصفته ابنا وحفيدا لضحايا محرقة اليهود يعرب عن ترحيبه بالجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها المقررة الخاصة من أجل إرساء فهم أفضل لتمجيد النازية.

46 - ومضى يقول إن وفد بلده يرحب بما ورد في التقرير الثاني للمقررة الخاصة من تصاعد في الحوادث المعادية للسامية، ولكنه يرى أن التوصيات المتعلقة بكيفية استجابة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل لهذا الاتجاه غير كافية. ولسوء الحظ، جرى تكريس الكثير من الجهد بدلا من ذلك للتعريف العملي لمعاداة السامية. وأعرب عن فخر حكومة بلده باعتماد هذا التعريف، ولكنها ترفض رفضا قاطعا توصية المقررة الخاصة بتعليق اعتماده ونشره. ويعترف وفد بلده بأن الأمثلة المعاصرة لمعاداة السامية المرتبطة بالتعريف كثيرا ما تستخدم كمبرر للكراهية، وأن هذه الأمثلة، التي أبرزها التقرير بوصفها مثيرة للانقسام، هي التي أدت إلى تصاعد العنف. ومع ذلك، صيغ التعريف نفسه بعناية ولا يقصد به أن يحول دون القدرة على انتقاد دولة إسرائيل. وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده ترحب بهذا التعريف كوسيلة لإرساء فهم مشترك لمكافحة معاداة السامية والتمييز ضد طائفة الروما.

47 - **السيد إردان** (إسرائيل): قال إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن ترحب، أو حتى أن تحيط علما، بتقرير يتناقض تناقضا جوهريا مع الولاية المناطة بمن أعدته. وفي ضوء تصاعد الهجمات ضد اليهود، ينبغي بذل الجهود لنشر التعريف العملي لمعاداة السامية واعتماده، وليس تعليقه. وأصبح هذا التعريف أكثر تعاريف معاداة السامية قبولا واعتمادا على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وأيده المقرر الخاص السابق المعني بحرية الدين أو المعتقد والممثل السامي الحالي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات. ولا تتمشى توصيات المقررة الخاصة التي لا تستند إلى أساس سليم مع ولايتها وتعكس بوضوح جدول أعمال سياسيا لا ينبغي أن يكون جزءا من المناقشات التي يقصد بها التركيز على مكافحة العنصرية. وختم كلامه قائلا إن رفض التعريف العملي لمعاداة السامية أو اقتراح استخدام تعريفات بديلة هما موقفان يتبناهما

المدافعون عن الآراء التي تستهدف المجتمعات اليهودية بشكل سلبي، أو تولد استعارات معادية للسامية أو تنشر افتراءات حول إسرائيل.

48 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يتفقان، فيما يتعلق بالتقرير الثاني للمقررة الخاصة، مع تقييم المقررة الخاصة بأن روسيا تستغل بشكل صارخ شواغل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان باتخاذ النازية الجديدة ذريعة لتبرير العدوان الإقليمي. وتقوض هذه الأعمال بشكل خطير المحاولات الحقيقية المبذولة لمكافحة النازية الجديدة وتغذي تشويه محرقة اليهود.

49 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا يوافقان رغم ذلك على توصية المقررة الخاصة بتعليق اعتماد ونشر التعريف العملي لمعاداة السامية. ويعد التعريف أداة إرشادية مفيدة في التعليم والتدريب، بما في ذلك بالنسبة لسلطات إنفاذ القانون في إطار جهودها الرامية إلى تحديد الهجمات المعادية للسامية والتحقيق فيها بمزيد من الكفاءة والفعالية، واعتبر كذلك في الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن العنصرية ومعاداة السامية.

50 - وختم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤيدان نهج المقررة الخاصة المبين في تقريرها الأول، الذي حددت فيه الحاجة إلى دراسة التحديات التي تحد حاليا من قدرات إطار الأمم المتحدة على معالجة الضرر المناخي والبيئي.

51 - **السيدة إيبرل** (النمسا): قالت إن حكومة بلدها تدين بأشد العبارات الممكنة الحرب العدوانية غير المشروعة وغير المبررة والوحشية التي تشنها روسيا على أوكرانيا. وتتفق حكومة بلدها مع المقررة الخاصة في قلقها من أن الاتحاد الروسي سعى إلى تبرير غزوه العسكري وعدوانه الإقليمي في أوكرانيا على أساس مزعوم هو القضاء على النازية الجديدة.

52 - ومضت تقول إن النمسا ترفض وتدين جميع أشكال العنصرية والتعصب والتمييز، بما في ذلك معاداة السامية بجميع أشكالها. وخصصت حكومة بلدها مؤخرا موارد إضافية كبيرة لتعزيز أمن المؤسسات والمجتمعات اليهودية في النمسا، وذلك في إطار احترامها المستمر لمسؤوليتها التاريخية الخاصة. وتتمسك حكومة بلدها بشدة بالتعريف العملي لمعاداة السامية غير الملزم قانونا. وكان اعتماد التعريف في عام 2016 المرة الأولى التي يتم فيها الاتفاق على تعريف لمعاداة السامية قابل للتطبيق عالميا في منتدى حكومي دولي كأداة لتحديد معاداة السامية ومكافحتها بشكل أكثر فعالية. وختمت كلامها قائلة إن التعريف العملي لا يشمل تعريف معاداة السامية فحسب، بل يشمل عددا من الأمثلة التوضيحية أيضا، بما في ذلك بعض التمييز بين معاداة السامية والأشكال المختلفة لانتقاد إسرائيل.

53 - **السيدة هيفيتز** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يشاطر المقررة الخاصة ما أعربت عنه من انزعاج في تقريرها الثاني من أن روسيا سعت إلى تبرير غزوها العسكري لأوكرانيا بادعاء أن أوكرانيا يسيطر عليها النازيون الجدد. وترفض حكومة بلدها تماما ذريعة هذا الغزو الروسي غير المشروع.

54 - ومضت تقول إن وفد بلدها، ولئن كان يوافق على دعوة المقررة الخاصة الدول إلى مكافحة معاداة السامية، يرفض توصيتها بتعليق اعتماد التعريف العملي لمعاداة السامية. ويفيد التعريف في تحديد مظاهر معاداة السامية في القرن الحادي والعشرين. وختمت كلامها قائلة إن حكومة بلدها تتطلع إلى المساهمة في مكافحة معاداة السامية من خلال رئاسة التحالف الدولي في عام 2024.

55 - **السيدة شميدوفا** (تشيكيا): قالت إن وفد بلدها، ولئن كان يؤيد المقررة الخاصة تأييدا تاما في شجب استخدام روسيا للنازية الجديدة ذريعة لعدوانها غير المبرر على أوكرانيا، يأسف لأن تقريرها الثاني لم يتضمن مزيدا من التفاصيل عن خطر الرواية الروسية عن النازية الجديدة بالنظر إلى عواقبها العالمية. وختمت كلامها قائلة إن تشيكيا، على النقيض من المقررة الخاصة، تعتبر أن التعريف العملي لمعاداة السامية مفيد في تحديد الهجمات المعادية للسامية وأنه ينبغي تشجيع استخدامه وليس الحد منه.

56 - **السيد غريكو** (إيطاليا): قال إن المساواة وعدم التمييز ركيزتان رئيسيتان أساسيتان لدستور إيطاليا، وإن احترام حقوق الإنسان في إيطاليا يدعمه إطار ضمانات قانوني متين. وتدين حكومة بلده جميع أشكال العنصرية والتعصب، وترفض تماما الادعاءات العامة التي قدمتها حكومتا بيلاروس والاتحاد الروسي المذكورة في التقرير الثاني للمقرر الخاص.

57 - ومضى يقول إن وفد بلده يشعر بالقلق البالغ لأن آفة معاداة السامية لا تزال مسألة هامة تثير قلقا في مجال حقوق الإنسان. واتخذت حكومة بلده عددا من الخطوات لمكافحة معاداة السامية على الصعيد الوطني، بما في ذلك اعتماد مبادئ توجيهية لمنع معاداة السامية في المدارس عقب نشر المبادئ التوجيهية للتحالف الدولي بشأن تشويه

محرقة اليهود باللغة الإيطالية. ولا تشاطر حكومة بلده الرأي القائل بضرورة تعليق اعتماد ونشر التعريف العملي لمعاداة السامية. وختم كلامه قائلا إن التعريف بمثابة أداة مفيدة تسترشد بها أنشطة التعليم والتدريب، وإنه يكتسب قيمة في إرساء فهم مشترك لمعاداة السامية.

58 - **السيد كيزاس** (اليونان): قال إن حكومة بلده تؤيد التعريف العملي لمعاداة السامية، وتلتزم التزاما تاما بمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وختم كلامه قائلا إن اليونان ما فتئت، في إطار جهودها لتحقيق هذه الغاية، تمتثل لتوصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري، واعتمدت خطة عملها الوطنية الأولى لمكافحة العنصرية، التي أدت، بالاقتران مع خطط العمل الوطنية الأخرى من قبيل الخطتين المتعلقتين بحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين، إلى زيادة تعزيز إطارها الوطني لحماية حقوق الإنسان.

59 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يأمل في أن تستخدم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريري المقررة الخاصة الحالية، سواء من جانب الحكومات أو داخل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في وضع تدابير تهدف إلى القضاء على الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تشارك تقييمها لما إذا كانت الملاحظات التي أدلى بها مؤخرا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والتي أكد فيها أن أوروبا حديقة وأن بقية العالم غابة، تتضمن إشارات عنصرية. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده على استعداد للتعاون مع المقررة الخاصة المقبلة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في الوفاء بولايتها، ودعا إلى اتخاذ تدابير لوضع حد لانفجار كراهية روسيا في الغرب.

60 - **السيد بيلمونت رولدان** (إسبانيا): قال إن حكومة بلده تدين جميع أشكال العنصرية والتعصب، وإنها اتخذت سلسلة من التدابير على الصعيد الوطني، في إطار التزامها بالقضاء على هذه الظواهر، بما في ذلك شن حملات توعية وإنشاء أدوات جديدة لدعم ضحايا التمييز العنصري.

61 - ومضى يقول إن وفد بلده يشكر المقررة الخاصة على إشارتها في تقريرها الثاني إلى أخطار استخدام القضايا النبيلة، من قبيل مكافحة النازية الجديدة، لتبرير الغزوات العسكرية. ويمكن أن يقوض هذا الاستخدام الجهود الدولية المبذولة الرامية إلى مكافحة العنصرية والنازية الجديدة.

62 - وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده اعتمدت التعريف العملي لمعاداة السامية، وإنها تستخدم هذا التعريف في حملاتها لزيادة الوعي بأخطار معاداة السامية؛ إذ يرى وفد بلده أن هذا التعريف يتفق تماما مع الدفاع عن القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

63 - **السيد رشيد** (باكستان): قال إن الزيادة في جرائم الكراهية والتحريض على العنف الموجه نحو الأقليات الإثنية والعرقية والدينية في جميع أنحاء العالم أمر مثير للقلق. ومما يبعث على القلق بوجه خاص سرعة ومدى انتشار كراهية الإسلام. وتشكل مظاهر كراهية الإسلام في صور العداء والاتهامات والعنف ضد الأفراد المسلمين والمجتمعات المسلمة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرية الدين أو المعتقد. وختم كلامه قائلا إنه يطلب إلى المقررة الخاصة أن تحدد الإجراءات الملموسة والفعالة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء، في سياق الأطر السياسية والقانونية والتعليمية المناسبة، لمكافحة الاتجاهات العالمية للتفوق العنصري والتعصب العنصري ضد فئات معينة مذكورة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك كراهية الإسلام ومعاداة السامية وتمجيد النازية وغيرها من البرامج السياسية العنصرية.

64 - **السيدة لودفيغ** (ألمانيا): قالت إنه يجب على جميع الدول الأعضاء، بما فيها دولتها، أن تعمل بجهد أكبر للتغلب على جميع أشكال التمييز ومظاهره، بما في ذلك التمييز العنصري وكراهية الأجانب والعنف العنصري وخطاب الكراهية. وأشارت إلى أن آفة التمييز العنصري تزداد في ظل الأزمات العالمية التي لا تعد ولا تحصى.

65 - وفيما يتعلق بالتعريف العملي لمعاداة السامية، لا تشاطر حكومة بلدها المقررة الخاصة رأيها بأنه ينبغي تعليق اعتماد التعريف ونشره. وختمت كلامها قائلة إن التعريف مبدأ توجيهي مفيد لتحديد الهجمات المعادية للسامية والتحقيق فيها بشكل فعال.

66 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن الدول الأعضاء في الحركة تعرب عن تقديرها للإحاطة التي قدمتها المقررة الخاصة، وتتعهد بتقديم دعمها للوفاء بولايتها. وتؤكد هذه الدول من جديد إدانتها لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعوق التمتع بتكافؤ الفرص. وختمت كلامها قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الاعتراف بأن الرق وتجارة الرقيق، بما في ذلك تجارة

الرقيق عبر المحيط الأطلسي، جريمتان ضد الإنسانية، وأن آثار الرق وتجارة الرقيق والاستعمار والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والإبادة الجماعية وغير ذلك من أشكال العبودية تجلت في الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي ومظاهر التفاوت الاقتصادي في البلدان النامية.

67 - **السيدة ديل أكويلا كاستيلو** (غواتيمالا): قالت إن وفد بلدها يرفض بشدة دعوة المقررة الخاصة الدول الأعضاء، في التقرير الثاني، إلى تعليق اعتماد ونشر التعريف العملي لمعاداة السامية والأمثلة المرفقة به. وختمت كلامها قائلة إن هذه الدعوة تتجاوز ولاية المقررة الخاصة.

68 - **السيدة ديموستينوس** (قبرص): قالت إن حكومة بلدها تؤكد من جديد التزامها بتشجيع وتعزيز الاحترام والتنوع، وبمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب، بما في ذلك معاداة السامية. وفي هذا الصدد، تعتقد حكومة بلدها أن التعريف العملي لمعاداة السامية، والذي اعتمده مجلس وزراء قبرص في عام 2019، أداة مفيدة يسترشد بها في مجالي التعليم والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعريف العملي لمعاداة السامية هو نتاج توافق واسع في الآراء بين أصحاب المصلحة، بمن فيهم السياسيون والأكاديميون والمجتمع المدني. وختمت كلامها قائلة إن حكومة بلدها لا تشاطر لذلك الرأي القائل بضرورة تعليق اعتماد ونشر التعريف العملي لمعاداة السامية.

69 - **السيدة كيم** (أستراليا): قالت إن حكومة بلدها تدين إدانة قاطعة جميع أشكال العنصرية أو التمييز العنصري أو كراهية الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك النازية والنازية الجديدة. وفي هذا الصدد، تشعر حكومة بلدها بقلق عميق إزاء سعي الاتحاد الروسي إلى تبرير عدوانه الانفرادي وغير القانوني وغير الأخلاقي على شعب أوكرانيا على أساس مزعوم هو القضاء على النازية الجديدة. ويشكل هذا الإجراء استغلالا صارخا للشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تثيرها حملات التعبئة التي يقوم بها النازيون الجدد أينما يوجدون بالفعل، ويمثل إهانة للقانون الدولي.

70 - ومضت تقول إن وفد بلدها، ولئن كان يشاطر المقررة الخاصة شواغلها فيما يتعلق بتصاعد تيار التعصب الديني، لا يوافق على توصيتها بأن تعلق الدول اعتماد ونشر التعريف العملي لمعاداة السامية. وختمت كلامها قائلة إن معاداة السامية انتهاك للحق العالمي في حرية الدين أو المعتقد ومظهر من مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب الديني والتمييز الذي يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي ككل.

71 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري السائدة في بقاع كثيرة من العالم متجذرة في أعمال لا مبرر لها من الماضي، من قبيل الاستعمار والرق وتجارة الرقيق. ولا يمكن تبرير السياسات الاستعمارية التي تنتهجها بعض البلدان تحت أي ظرف من الظروف. ولا تزال حكومة بلده ترفض المحاولات الجائرة لتسييس حقوق الإنسان داخل أروقة الأمم المتحدة، بما في ذلك محاولات إساءة استخدام القضايا المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ للتدخل في الشؤون الداخلية للصين. وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده تؤيد الصين في إطار جهودها الرامية إلى الدفاع عن سيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية في شينجيانغ وفي تنفيذها لنموذج "بلد واحد ونظامان" في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

72 - **السيدة يو** كايلي (الصين): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يحارب بكل حزم محاولات تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكريس المزيد من الجهود من خلال آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الأقليات الإثنية التي تواجه أوضاعا متزايدة الصعوبة في بعض البلدان التي كثيرا ما تفتقر إلى النظم السياسية والقضائية ذات الصلة والسياسات والمبادرات الملائمة. وختمت كلامها قائلة إنه ينبغي لهذه البلدان أن تنفذ سياسات قانونية لمكافحة جميع أشكال العنصرية، وأن تحظر خطاب الكراهية العنصرية والدعاية العنصرية، وأن تعزز نشر ثقافة التسامح والمساواة والاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان للجميع.

73 - **السيدة أشيومي** (المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قالت إن القرار الذي يحدد ولايتها يتضمن إشارة صريحة إلى معاداة السامية، فضلا عن أشكال التمييز الأخرى. وأشارت إلى أنها سعت في إطار عملها كمقررة خاصة إلى وضع خطاب مناهض للعنصرية يتناول جميع أشكال العنصرية والتعصب.

74 - وفيما يتعلق بالتعريف العملي لمعاداة السامية، أوضحت أن توصيتها بتعليق نشر التعريف واعتماده تستند إلى تأثيره على حقوق الإنسان وعلى المخاوف - ليس فقط مخاوفها ولكن المخاوف التي عبر عنها علماء يهود في معاداة السامية أيضا - فيما يتعلق بفعالية التعريف. وعلاوة على ذلك، تتضمن توصيتها دعوة إلى عملية مفتوحة

وشفافة وجامعة لوضع نهج لمكافحة معاداة السامية. وفي هذا الصدد، أعربت عن خيبة أملها العميقة لأن ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية وصفت هذه الدعوة بأنها مسيسة. وكررت أن دعوتها كانت تهدف إلى إيجاد مجال لنقاش قائم على المبادئ بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يتناول شواغل حقوق الإنسان التي أبرزتها في تقريرها الثاني. وأعربت عن أسفها لأن الردود على دعوتها تشير إلى أنه لن يتم إيجاد مثل هذا المجال.

75 - وتطرقت مجددا لتقريرها الأول فقالت إنه يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ عددا من الخطوات العاجلة، وهي: اعتماد نهج عالمي للعدالة المناخية يشمل العدالة العرقية؛ والتأكد من أن التحولات الخضراء عادلة من الناحية العرقية؛ وإعطاء الأولوية لجبر الأضرار البيئية والمناخية التاريخية، والأضرار المعاصرة المتجذرة في الظلم التاريخي؛ ووقف انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع التمييزي والدوافع العنصرية، والمتعلقة بالمناخ والبيئة، وتوفير سبل انتصاف فعالة للأفراد والجماعات المتضررة؛ ومساءلة الشركات عبر الوطنية، بشكل منهجي، عن العنصرية البيئية والظلم المناخي.

76 - وختمت كلامها قائلة إنها تسلط الضوء على النهج الأربعة التي شكلت تقاريرها المواضيعية والقطرية، وتعرب عن أملها في أن تظل أولويات في عمل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وهي: النهج المستنير تاريخيا للتصدي للعنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ ونهج منتظم لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يستجوب الطرق التي تأصلت بها هذه الظواهر في الأطر المؤسسية والقانونية؛ ونهج متعدد الجوانب يعترف بالتمييز على أساس الهوية الجنسانية والتعبير عنها، والميل الجنسي، وحالة الإعاقة وغيرها من الهياكل المتقاطعة ذات الصلة؛ ونهج منطلق من القاعدة لفهم مشكلة العدالة العرقية يلتمس التوجيه من المجتمعات التي تتعرض للتحقير العنصري وكراهية الأجانب.

77 - **السيدة حسن** (رئيسة - مقررة اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري): قدمت التقرير المرحلي السنوي الرابع عن أعمال اللجنة المخصصة، فقالت إنه لم تكن هناك إرادة سياسية كافية للجنة، لسنوات عديدة جدا، لكي تتمكن من المضي قدما في ولايتها. ومع ذلك، اعتمدت اللجنة، في دورتها العاشرة في نيسان/أبريل 2019، وثيقة معنونة "موجز المسائل والعناصر الممكنة التي نوقشت فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 262/73 وقرار مجلس حقوق الإنسان 36/34 بشأن بدء المفاوضات حول مشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأعمال العنصرية والقائمة على كراهية الأجانب"، والتي مكنت من إحراز تقدم.

78 - وفي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت مشاورة خبراء فيما بين الدورات للنظر في مشروع بروتوكول إضافي أعدته اللجنة المخصصة في دورتها العاشرة، ولإعداد تقرير عن المشاورة لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الحادية عشرة. وتضمن التقرير موجزا للمناقشات فضلا عن توصيات بشأن أربع مسائل، هي: نشر خطاب الكراهية، والجرائم السيبرانية العنصرية، والأشكال المعاصرة للتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد، والتدابير الوقائية المتخذة لمكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب.

79 - ومضت تقول إن اللجنة المخصصة عقدت الجزء الأول من دورتها الحادية عشرة في الفترة من 6 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، واستؤنفت هذه الدورة واختتمت في 18 تموز/يوليه 2022. وخلال الدورة، نظرت اللجنة في التقرير المتعلق بمشاورة الخبراء القانونيين فيما بين الدورات، وتفاعلت مع الخبراء القانونيين، واعتمدت استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء.

80 - وأتبعت ذلك بالقول إن اللجنة المخصصة عقدت دورتها الثانية عشرة في الفترة من 19 إلى 29 تموز/يوليه 2022. وخلال هذه الدورة، استمعت إلى عروض قدمها خبراء مدعوون بشأن الأثر التاريخي للاستعمار على القانون، والأشكال المعاصرة للتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد، ومبادئ وعناصر التجريم، وناقشت هذه المسائل مع الخبراء بعد كل عرض. ونظرت أيضا في النص المشروح الذي أعدته رئيسة - مقررة اللجنة المخصصة والذي يتضمن تعاريف ومصطلحات رئيسية. واعتمدت اللجنة استنتاجات عامة بشأن المناقشات السابقة بتوافق الآراء. وأوصت اللجنة، في استنتاجات وتوصيات دورتها الثانية عشرة، بأن تشرك فريقا من الخبراء القانونيين الذين يمثلون مختلف المناطق والنظم القانونية، يكلف بتزويد الرئيسة - المقررة بتوجيهات ومدخلات دقيقة لإعداد وثيقة الرئيسة.

81 - وختمت كلامها قائلة إن الرئيسة - المقررة قدمت، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، التقريرين عن الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للجنة المخصصة (A/HRC/51/56 و A/HRC/51/57) إلى مجلس حقوق الإنسان، الذي وافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيهما في قراره 32/51.

82 - **السيدة منغوميزولو** (جنوب أفريقيا): قالت إن الدول التي لم تتمكن من المشاركة في صياغة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بوصفها دولا حرة ومتساوية تعتقد أنها تنطوي على ثغرات، مثل عدم مراعاتها للعنصرية المنهجية والهيكلية والمؤسسية. وتناول إعلان وبرنامج عمل ديربان هذه الثغرات، وتتمثل مهمة اللجنة المخصصة في وضع معايير تكميلية في ضوء تلك الوثيقة التوافقية. وختمت كلامها قائلة إن جنوب أفريقيا تشجع جميع الدول على العمل مع اللجنة المخصصة بعقل متفتح من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعت في ديربان.

83 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الاتحاد الأوروبي قد أدمج مبدأ عدم التمييز ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب في جميع سياساته. وليست هناك حاجة إلى بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي توفر أساسا سليما للتصدي للأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري. وما من ثغرات في الاتفاقية سوى ما يتعلق بتنفيذها.

84 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه، في شباط/فبراير 2022، قد شن عدد من البلدان الغربية حملة غير مسبوقة من التمييز ضد الروس والناطقين بالروسية على أساس خلفيتهم الإثنية واللغوية. فهم يُحرمون من خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات المصرفية، ويُطردون قسرا من منازلهم ويُمنعون من المشاركة في الأحداث الرياضية والثقافية، بالإضافة إلى تعرضهم للإهانات والتهديدات والاعتداءات والأضرار المتعمدة التي تلحق بممتلكاتهم. ومما يثير القلق بوجه خاص التمييز الذي يتعرض له الأطفال الذين يحملون الجنسية الروسية أو لديهم جذور روسية في شكل إذلال وإهانات من جانب زملائهم في الدراسة بتواطؤ من المدرسين.

85 - وختم كلامه بالقول إن التعريف القانوني لمصطلح "التمييز العنصري" المكرس في المادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يتضمن الأصل القومي للضحايا المحتملين كأحد أسباب التمييز. وينبغي للجنة المخصصة أن تولي الاهتمام الواجب لهذا الجانب في عملها. فمما يدعو إلى القلق انتشار التعصب والقوالب النمطية السلبية والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين في كثير من البلدان. وينبغي إدراج انتهاكات حرية الدين ضمن العناصر المحددة للتمييز العنصري.

86 - **السيدة حسن** (الرئيسة - مقررة اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري): قالت إن العنصرية بمظاهرها العديدة لا تزال مسألة ملحة في كل مكان. فالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، تؤثر على حياة عدد لا يحصى من الناس، مما يهدد السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. والأحداث المأساوية المتكررة هي تذكير مستمر بالأهمية الحاسمة للعمل المعقد الذي تضطلع به اللجنة المخصصة، والذي لا يزال في بدايته. وقد حان الوقت للوفاء بهذه الولاية التي أنشئت قبل أكثر من 15 عاما. وأعربت عن الأمل في أن ترى إرادة سياسية مستمرة ومشاركة بناءة. وشددت على أن قدرة مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة على استجماع الإرادة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، هي بمثابة اختبار لمصداقيتهما. ثم ختمت كلامها بتقديم الشكر إلى جميع الوفود على التزامها وتعاونها ودعمها، وقالت إنها تتطلع إلى إبلاغ اللجنة الثالثة بشأن التقدم المحرز خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة.

87 - **السيدة زلاباتا توريس** (كولومبيا): قالت إن تحقيق السلام يتطلب إنهاء العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. ويمكن تعلم الكثير من الشعوب العديدة التي قاومت العنف لفترة طويلة وتجنبت الحروب من خلال الحوار. ومن أجل بناء أرضية مشتركة في بلد متعدد الأعراق والثقافات، تقوم حكومة بلدها بوضع وتنفيذ سياسات لإبراز الفئات والشعوب التي تكون في كثير من الأحيان منسية، ولزيادة الوعي بتقاليدها وأساليب حياتها وثقافاتها، وإدماج رؤيتها للعالم في سياساتها الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف حكومة بلدها على إنشاء لجنة وطنية للتعويضات وتتخذ خطوات لمكافحة الإفلات من العقاب. وقد أنشأت مرصدا للعنصرية والتمييز العنصري، وستعمل على تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من اتفاقات السلام. وختمت كلامها قائلة إن كولومبيا اعتمدت أيضا استراتيجيات لحماية المهاجرين واللاجئين الفنزويليين من الإجراءات التمييزية.

88 - **السيد شارما** (الهند): قال إن بلده، بوصفه مستعمرة سابقة، يدرك الأثر الضار للعنصرية والتمييز العنصري، وإنه جعل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار حجر الزاوية في سياسته الخارجية منذ الاستقلال. فيتضمن الدستور الهندي ضمانات ضد العنصرية والتمييز العنصري، يُعززها إطار قانوني شامل، وسلطة قضائية مستقلة ونزيهة، ومجتمع مدني نابض بالحياة، ووسائل إعلام

حرة. وأكد أن حكومة بلده ملتزمة بمكافحة التمييز بجميع مظاهره والقضاء عليه.

89 - واستطرد قائلا إن الإنترنت قد أصبحت وسيلة لنشر الكراهية العنصرية والأفكار التمييزية، في حين يمكن استخدامها كمنبر تثقيفي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ويجب على الدول أن تكثف جهودها لمنع ومكافحة الكراهية العنصرية والتمييز العنصري بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع الحرص على موازنة ذلك مع الحاجة إلى حماية حرية التعبير. وينبغي لها أيضا أن تُكثِّف جهودها لإنهاء استعمار الأقاليم الـ 17 المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

90 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يعترفان بأن الرق وتجارة الرقيق يشكلان جريمة ضد الإنسانية، وأن الاستعمار أدى إلى العنصرية، وأن آثار الاستعمار أسهمت في استمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وأن الفقر وتخلف النمو والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية كلها أمور ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصرية. ومما يبعث على الإحباط أن عددا قليلا جدا من الدول بادر إلى ترجمة هذه الاعترافات إلى سياسات وبرامج ملائمة. ومن المحبط بنفس القدر أن يشهد المرء على استمرار الجدل بشأن الحق في التنمية وعلى استمرار نظام اقتصادي ومالي يبقي أفريقيا في حالة فقر. ويجب على الدول الأعضاء أن تعترف بالتاريخ، وأن تسعى إلى إحقاق العدل في شكل تعويضات، وأن تثقف سكانها.

91 - **السيد خان** (باكستان): قال إن الحق في تقرير المصير مبدأ جوهري من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنبع جميع الحقوق الأخرى. بيد أن الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير لا يزال يتعرض للقمع، في انتهاك خطير لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وأضاف أن الحق في تقرير المصير لا يسقط بمرور الوقت. ويجب أن يمارَس بحرية، دون التهديد بالإكراه أو القمع أو استخدامهما، ويجب أيضا عدم الخلط بين ممارسته والإرهاب.

92 - وتابع قائلا إنه، منذ احتلال الهند لجامو وكشمير في عام 1947، قد أودى القمع الوحشي الذي مارسه ذلك البلد إزاء مطالب الحق في تقرير المصير بحياة أكثر من 000 100 كشميري. ثم أصبحت المأساة مكتملة الأركان بعد ضم الهند غير القانوني للإقليم في عام 2019. وهناك أدلة دامغة على انتشار التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة والاعتقالات التعسفية، إضافة إلى اختفاء الكشميريين ونقص الإمدادات في المستشفيات على نحو خطير. وختم كلامه مشددا على أنه حين يتوق شعب ما إلى الحرية، لا يمكن أبدا أن يُسحق بالقوة الغاشمة. وسيظل نزاع جامو وكشمير مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة إلى أن يُسمح للشعب الكشميري بممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء يجرى تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في 11 قرارا صادرا عن مجلس الأمن.

93 - **السيدة مصطفى:** أشارت إلى عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وقالت إن بلدها يؤيد الحق في التنمية دون تمييز، وفقا لمبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية. فالأزمات المتفاقمة الحالية تهيئ أرضا خصبة للتمييز العنصري والديني وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام، وغير ذلك من أشكال التعصب، التي يستدعي انبعاثها من جديد ردا موحدا. ويقع على عاتق الدول واجب وضع وتنفيذ المعايير اللازمة لتحقيق الفعالية في مكافحة استخدام التكنولوجيا الرقمية لأغراض تعزيز الكراهية والتعصب، وينبغي أن تمتنع المنصات السياسية عن نشر خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف على أساس الدين أو المعتقد. وختمت كلامها قائلة إن مصر تكرر تأكيد دعمها لإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وتؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفه الأساس للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى القضاء على العنصرية، وتدعو إلى إحراز مزيد من التقدم في وضع المعايير المعاصرة.

94 - **السيدة بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين ما فتئ يزداد شدة، وإن النظام الإسرائيلي يواصل استخدام القوة غير المتناسبة، بل والفتاكة، ضد الفلسطينيين دون خوف من المساءلة. وأضافت أن حكومة بلدها تدين بشدة أي عمل يدعم احتلال فلسطين، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء جاد لضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

95 - ومضت تقول إن الولايات المتحدة ودول غربية أخرى تدين العنصرية في الخارج بينما تتجاهل عنصريتها الممنهجة وانتهاكاتها الواسعة النطاق لحقوق الإنسان للمتظاهرين السلميين الذين يدافعون عن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي للولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي أن تعتمد تدابير قانونية وسياساتية ومؤسسية فعالة لمكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب والعنصرية الممنهجة والإبادة الجماعية وكراهية الإسلام وخطاب الكراهية.

96 - وواصلت كلامها قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد كراهية الإسلام، التي تعد شكلا متمايزا

من أشكال العنصرية يتجلى في تدابير حظر السفر، وخطاب الكراهية، والاعتداءات على المسلمين. ويشكل التمييز اللاإنساني والأعمال العدائية والعنف ضد المسلمين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك حقهم في حرية الدين.

97 - وختمت كلامها بالإشارة إلى أن التدابير القسرية غير القانونية واللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد تميز ضد الأبرياء على أساس جنسيتهم أو أصلهم القومي أو مكان إقامتهم. ومن شأن إلغاء هذه التدابير أن يمهد الطريق لعالم خال من التمييز العنصري والعنصرية. وتستدعي هذه التدابير التمييزية اتخاذ إجراءات فعالة من جانب آليات حقوق الإنسان المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري.

98 - **السيد ريزال** (ماليزيا): قال إنه يجب اتخاذ تدابير متعددة الأوجه لمواجهة الطفرة الأخيرة في السلوكيات المتصلة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام، التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بل وإلى جرائم ضد الإنسانية، نظرا لاحتمال تسببها في وقوع أعمال إرهابية. ويجب على الأفراد والمجتمعات المحلية والدول أن يعملوا معا لإيجاد سبل جديدة لتبادل المعارف وتحسين سبل التواصل والتفاهم من أجل الحفاظ على السلام العالمي وتعزيزه. وتعتقد ماليزيا، بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق والأديان، أن الاعتدال يعزز القبول والتفاهم بين الثقافات المتنوعة.

99 - وأعقب ذلك بقوله إن الشعب الفلسطيني لا يزال يكافح من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير في غياب إجراء من مجلس الأمن ينهي الاحتلال الأجنبي لأرضه. وقد نسيت السلطة القائمة بالاحتلال على نحو يلائم هواها التزامها كدولة عضو باحترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، يشجعها على ذلك معرفتها بأن بعض أعضاء مجلس الأمن سيدافعون عنها دون شروط. فقد أعطيت إسرائيل تفويضا مطلقا لإدامة نظام الفصل العنصري لديها، وتقويض الحل القائم على وجود دولتين، والاستهزاء بميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. ومن شأن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة أن يعزز الهدف القائم منذ مدة طويلة والمتمثل في تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. وأعرب في ختام كلمته عن رأي حكومة بلده بأن فلسطين تفي بالمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.

100 - **السيدة فاندرمونتيرت** (لكسمبرغ): لاحظت مع القلق عودة العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب، وقالت إن هناك حاجة إلى اهتمام دولي عاجل لمكافحة الحملات الإعلامية المضللة وخطاب الكراهية، التي تؤثر بشكل خاص على المهاجرين. ويجب على الدول أن تعمل على نحو متعدد الأطراف، من خلال الأمم المتحدة، وكذلك على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وبالتعاون مع المجتمع المدني ومختلف آليات حقوق الإنسان. وذكرت أن لكسمبرغ تتعاون بنشاط مع لجنة القضاء على التمييز العنصري ومع اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب. وقد أكمل بلدها أيضا دراسة شاملة في مجال علم الاجتماع أرست الأساس لوضع استراتيجية متماسكة وشاملة مشتركة بين الوزارات لمكافحة العنصرية.

101 - وأوضحت أن وفد بلدها يرحب بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (A/77/333) بأن تطبق الدول نهجا قائما على الحقوق إزاء البيانات، يقوم على احترام التحديد الذاتي لهوية أصحاب الحقوق بوصفهم منحدرين من أصل أفريقي. وأضافت أن وفد بلدها يؤكد أيضا على الحاجة إلى اتباع سبل غير خلافية لحل حالات التمييز العنصري، مثل الوساطة. وقالت إن حكومة لكسمبرغ، مراعاة لضرورة التعاون فيما بين الجهات الفاعلة في الميدان بالإضافة إلى التثقيف العام، قد وضعت سياسة إدماج وطنية شاملة ومستدامة وعينت منسقا مشتركا بين الوزارات للسياسات المتعلقة بالعنصرية ومعاداة السامية وكراهية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

102 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على المساواة في الحقوق بين جميع البلدان والشعوب وعلى قيمة التعايش السلمي. ويشدد الميثاق أيضا على ضرورة إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام السيادة وتقرير المصير. ولسنوات عديدة، عانى أهالي الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وهذه ممارسات تمثل تجسيدا صارخا للعنصرية والكراهية، وما كانت لتستمر لولا الغطاء السياسي والمالي والعسكري والحصانة للإفلات من العقاب والمساءلة التي توفرها مجموعة من الدول لإسرائيل. وذكّر بقرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي ينص على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مرتفعات الجولان السورية المحتلة هي إجراءات لاغية وباطلة وليس لها أثر قانوني. وقال إن بلده يطالب بإنهاء احتلال الجولان والأراضي العربية الأخرى وإنهاء الاستفزازات الإسرائيلية، التي أدت إلى زيادة التوترات في المنطقة. ويطالب أيضا

بمضاعفة الجهود، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتصدي للعنصرية وخطاب الكراهية والتطرف ودعم الحكومات للإرهابيين.

103 - وأكد أن الجمهورية العربية السورية تتمسك بموقفها الثابت الداعم للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وأنها ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فالمسائل المتعلقة بشينجيانغ والتبت وهونغ كونغ هي من الشؤون الداخلية للصين، وينبغي رفض أي محاولة لتسييس قضايا حقوق الإنسان أو استخدام المحافل الدولية لتوجيه الاتهامات بشكل يتعارض مع مبدأي الموضوعية وعدم الانتقائية. وزاد على ذلك أن الصين قد حققت إنجازات جديرة بالثناء في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الالتزام بالنهج الذي محوره الإنسان. وأعرب كذلك عن الترحيب بمشاركة الصين البناءة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان.

104 - وختم كلامه بتأكيد دعم الجمهورية العربية السورية الثابت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، ودعمها لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة 194 (د-3). وقال إن الجمهورية العربية السورية تجدد مطالبتها بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه الإنسانية، بما في ذلك الحق في العيش في سلام وأمن والحق في التنمية بمختلف أشكالها.

105 - **السيدة بابتيستا غرادي زكارياس** (البرتغال): قالت إن بلدها يأخذ التزامه بمكافحة التمييز العنصري بموجب القانون الدولي ودستورِه مأخذ الجد، وإنه كان أول بلد في الاتحاد الأوروبي يقر خطة وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز. وستستمر الخطة خلال الفترة من 2021 إلى 2025، وقد دُمجت في استراتيجية وطنية أوسع نطاقا بشأن المساواة وعدم التمييز. وكجزء من الخطة، فإن حكومة بلدها بصدد إنشاء مرصد مستقل معني بخطاب الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب لاستكمال عمل اللجنة الوطنية المعنية بالمساواة. واعتمدت الحكومة أيضا خطة ترمي إلى منع الممارسات التمييزية في إنفاذ القانون. وأضافت أن البرتغال يدعو جميع الدول إلى التوقيع أو التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسيواصل بلدها رفع صوته في وجه العنصرية ومكافحتها كلما ظهرت.

106 - **السيد غونزاتو** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يدين جميع أشكال العنصرية والتعصب ويظل ملتزما التزاما راسخا بمكافحتها. فالعنصرية والتمييز العنصري يتعارضان مع المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي، التي تتشاطرها جميع الدول الأعضاء فيه. ويستند عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية إلى إطار قانوني متين يرتكز على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي يمكنها، بوصفها صكا حيا، أن تتصدى للتحديات الجديدة والناشئة على حد سواء. وينبغي أن يظل التركيز منصبا على تحقيق الانضمام العالمي للاتفاقية وتنفيذها بصورة كاملة وفعالة. كما أن القانون الأوروبي يمتثل للمادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن حرية التعبير والتحريض على الكراهية.

107 - واسترسل قائلا إن الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي بشأن المساواة العرقية لعام 2000 يحظر جميع أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر القائم على الأصل العرقي أو الإثني، ويلزم الدول الأعضاء بإنشاء هيئات لتعزيز المساواة في المعاملة. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع الدول على تعزيز دور المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المجتمع المدني. ومنذ عام 2008، أصبح التحريض العلني على الكراهية أو العنف القائم على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني جريمة، وقد بذلت جهود مكثفة لكفالة الإنفاذ الفعال من خلال تقديم الدعم المحدد الأهداف إلى الدول الأعضاء ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها. واعترافا باستمرار العنصرية والتمييز في إنفاذ القانون، تقدم وكالات الاتحاد الأوروبي مساعدة كبيرة إلى الدول الأعضاء في مكافحة التمييز في هذا المجال، بما في ذلك توفير أنشطة التدريب المنتظمة لسلطات إنفاذ القانون بشأن التنوع وعدم التمييز وتجنب التنميط الإثني.

108 - وزاد على ذلك أنه، منذ عام 2019، عينت المفوضية الأوروبية منسقا لمناهضة العنصرية، وساعدت في تنظيم دورتين لمؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي لمناهضة العنصرية، واعتمدت استراتيجية للموارد البشرية تهدف إلى كفالة قوة عاملة تمثيلية وبيئة عمل خالية من التمييز، وأطلقت إطارا استراتيجيا محسنا لطائفة الروما، وقدمت أول استراتيجية شاملة بشأن مكافحة معاداة السامية. واعتمدت المفوضية أيضا أول خطة عمل للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة العنصرية، تدعو

إلى تحسين إنفاذ قانون الاتحاد الأوروبي ووضع مقترحات جديدة لتعزيز التشريعات وتعزيز التنسيق بشكل أوثق داخليا وخارجيا. وشجعت جميع الدول الأعضاء على اعتماد خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري بحلول نهاية عام 2022.

109 - وفيما يتعلق بخطاب الكراهية عبر الإنترنت، أوضح أن الاتحاد الأوروبي توصل في عام 2016 إلى اتفاق مع منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية بشأن مدونة قواعد سلوك طوعية. وفي نيسان/أبريل 2022، تم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن قانون جديد للخدمات الرقمية يكرس مبدأ أن ما هو غير قانوني خارج شبكة الإنترنت ينبغي أن يكون غير قانوني كذلك داخل شبكة الإنترنت.

110 - وأعقب ذلك بالقول إنه، في الأمم المتحدة، يشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة بناءة في أعمال مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة ويساهم في الحوارات التفاعلية مع المقررين الخاصين. ويتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب المداولات المتعلقة بمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وكذلك المفاوضات المتعلقة بقرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة. وختم كلامه بالقول إن هناك حاجة إلى التفكير بشكل عام في كيفية كفالة المشاركة الشاملة في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على العنصرية. وينبغي أن تكون المناقشة بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان شاملة للجميع.

111 - **السيد لاغاتي** (بلجيكا): قال إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، لا يزال الملايين من الناس يعانون من العنصرية. وقد جمع المجتمع الدولي بالفعل الأدوات اللازمة لمكافحة العنصرية. ولكن ما ينقص هو التنفيذ الكامل والفعال. لذلك، فإنه يدعو الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى أن تفعل ذلك، ويدعو الدول التي تأخرت في تقديم تقاريرها إلى أن تقدمها في أقرب وقت ممكن. وأيد كلامه بالقول إن بلجيكا قدمت تقريرها الدوري في عام 2021.

112 - وختم كلامه قائلا إنه تمشيا مع التزام بلده بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية، فقد اعتمدت حكومة بلده في عام 2022 مجموعة جديدة من التدابير المناهضة للعنصرية لاستكمال التشريعات القائمة. وتنص تلك التدابير، في جملة أمور، على تحسين جمع البيانات الكمية والنوعية المصنفة وعلى توفير التدريب والتثقيف العام.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

113 - **السيد شارما** (الهند): قال إن وفد باكستان، مدفوعا بالكراهية المدبرة والشعور العميق بانعدام الأمن، قد أساء مرة أخرى استخدام محفل اللجنة الثالثة للإدلاء بادعاءات كاذبة ضد بلده، وخلط بين تقرير المصير وحالة لا تنطوي على الاستعمار ولا السيطرة الأجنبية. كما أن المحاولات المحمومة التي تقوم بها باكستان لكسب المصداقية فيما يتعلق بمطالبها الإقليمية الجشعة تهدف أيضا إلى صرف الانتباه عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ضد الأقليات والنساء والفتيات في باكستان. وسيظل إقليم جامو وكشمير دائما جزءا لا يتجزأ من الهند. وأضاف أن الهند تدعو باكستان إلى وقف الإرهاب العابر للحدود حتى يتمكن مواطنو الهند من ممارسة حقهم في الحياة والحرية. وبالنظر إلى السوابق الماضية لباكستان وهوسها بالهند، يكاد يكون من المؤكد أن باكستان ستمارس حقها في الرد من أجل مواصلة دعايتها الخبيثة والكاذبة ضد بلده، ولكنه سيمتنع عن الرد احتراما لعمل اللجنة.

114 - **السيد رشيد** (باكستان): قال إن إقليم جامو وكشمير لم يكن قط جزءا من الهند. وما قيل لا يعدو أن يكون مجرد كلام قائم على الافتراءات والأكاذيب وتشويه الحقائق. فالاحتلال الهندي لجامو وكشمير الذي دام أكثر من سبعة عقود يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وهناك قرارات متعددة لمجلس الأمن، بدءا بالقرار 47 (1948)، تنص بوضوح على أن مسألة انضمام جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان ينبغي حسمها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه، وهو قرار قبلته الهند وعليها الامتثال له بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وإن وصف جامو وكشمير بأنها جزء لا يتجزأ من الهند ما هو إلا استهزاء بالميثاق.

115 - ومضى يقول إن المحتل وحده هو الذي سيعارض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تعد بتقرير المصير لشعب إقليم متنازع عليه. ولا يزال شعب جامو وكشمير يمني النفس بممارسة حقه في تقرير المصير على النحو الذي تمليه قرارات مجلس الأمن، ولا يزال مركز جامو وكشمير مدرجا في جدول الأعمال غير المكتمل لإنهاء الاستعمار. ومن خلال إلغاء الحكومة الهندية الوضع الخاص للأراضي المحتلة في 5 آب/أغسطس 2019، فيما أسمته "الحل النهائي"، فهي قد مهدت الطريق لجعل جامو وكشمير إقليما ذا أغلبية هندوسية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

116 - وأعقب ذلك بقوله إن مناقشة حق الشعوب في تقرير المصير ليست إساءة استعمال للجنة الثالثة. والموضوع مدرج في جدول أعمال الجلسة، واللجنة هي في الواقع المحفل المثالي للدفاع عن شعب يتعرض لاحتلال وحشي وغير قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير.

117 - وانتقل إلى حديث الهند عن الإرهاب، فأشار إلى أن ذلك ليس سوى ذريعة تحاول من خلالها الهند إخفاء إرهاب الدولة الذي تمارسه ضد باكستان في إقليم جامو وكشمير المحتل وضد أقلياتها. وأوضح أن وفد بلده قد امتنع عن ذكر اضطهاد الأقليات في الهند في بيانه بشأن تقرير المصير. وقال إنه يترك الأمر للحاضرين في الغرفة ليقرروا أي الدولتين مهووسة بالأخرى. ولوضع الأمور في نصابها الصحيح، فإن الأقليات في باكستان تتمتع بحقوق متساوية وتتفوق في جميع الميادين. وعلى النقيض من ذلك، تواجه الأقليات في الهند تمييزا ومضايقات صارخة، بما في ذلك قوانين الجنسية التمييزية، والهجمات على المساجد والكنائس، والتعدي على الحريات الدينية. وينبغي للدول الأعضاء أن تطالب الهند بالكف عن ممارسة إرهاب الدولة وإنهاء احتلالها لجامو وكشمير وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة 18:05.